مفهوم الإعراب في كتاب سيبويه دراسة في تحليل الكلام وارتباطه بالمعنى

المدرس الدكتور
ليث قابل عبيد الوائلي

الأستاذ المساعد الدكتور
سلام موجد خلخال الزبيدي

جامعة كربلاء- كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة:

لم يكن كلام العرب مجال اعتباط يتداولونه في حياتهم بل هو سليقة متزنة تضع كلّ كلمة في موضعها وما أنّ قُدم اللفظ أو أُخر عن موضعه إلّا وكان الغرض يسايرُ هذا النمط من الاستعمال لما يكتنفه من معنى بلاغي أو يعود في بعض مواضعه إلى قاعدة يترتب عليها الكلام ولا يحيدون عنه لا لأنّهم اتفقوا على قاعدة ما، ولكن توافقوا واعتادوا بسليقتهم على الأداء فتعارفوا إليه.

وكان إلى جانب ذلك إظهار الحركات الإعرابية على آخر الكلمة وإن عُلّل بعض استعمال هذه الحركات لمناسبة صوتية عنونت بالميل إلى الخفة في النطق، لكنّ جلّ المسألة يوحي إلى شيء أدق من هذا التعليل البسيط الذي لا يُسعف في حلّ الظاهرة الحركية بكلّ وجوداتها؛ لأنّ في كثير من الاستعمالات نجد الثقل في استعمال حركة ما من دون أخرى ولكن الاستعمال يلتزم الثقل وذلك لأنّه يؤثر شيئًا يرتبط بهذه الحركة وهو مالا يمكن تجاهله لارتباطه بأغراض من مصاديقها المعنى.

وفي ضوء هذا تَضمّن البحث تمهيدًا ومبحثين وهو على النحو الآتي:

التمهيد:

في تعريف الإعراب ومقدار إيجاد العلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى، وكيف أطّرَ سيبويه أُسس هذا المفهوم.

المبحث الأول: في مفهوم الإعراب ونظرية العامل عند سيبويه، والكلام فيه عن المفهوم البنائي أو التلازمي لأداء الكلام وعلاقته بالإعراب فكانت الإشارة إلى بيان مفهوم العامل في اللغة العربية.

المبحث الثاني: ويتضَمّن الكيفية الآلية في تفسير الظاهرة الإعرابية المتمثلة بالحركة على أخر اللفظ، ولوحظ أن التفسير أو التحليل السيبويهي يوضح حقيقتها من جوانب متعددة تمثّلت في أنواع الإعراب (التداولي، والسياقي، والدلالي، والقياسي).

التمهيد:

تعريف الإعراب لغة واصطلاحًا:

الإعراب لغة:

يدلّ الإعراب في اللغة على الإبانة والإفصاح والإيضاح[١].

وفصلّ ابن منظور القول في الإعراب بشكله العام والإعراب في النحو بقوله ((والإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل أي بيّن عنه... وإنّما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه. ومنه الحديث الآخر: إنّما كان يعرب عما في قلبه لسانه... وأعرب الكلام وأعرب به بيّنه، أنشد أبو زياد:

وإنّـــي لأكْـــني عـــن قـــدور نعرهـــا ... وأعـــــرب أحيانـــــاً بهـــــا وأُصـــــارحُ

والإعراب الذي النحو إنّما هو الإبانة عن المعاني بألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يُلحِن في الإعراب ويقال: عرّبت له الإعراب تعريباً))[٢].

والإبانة المشار إليها سواء أكانت في النحو أم في غيره هي لبيان معنى، على أنّ حقيقة الإعراب مرتبطة بالمعنى وهي علاقة تدلّ عليها الألفاظ التركيبية، وهذا بحسب الظاهر من كلام ابن منظور، وأنّ اللحن لابد من أن يكون أعم من أن يطلق عليه تغيير الحركات في غير محلها، وإن كان ظاهره على هذه الحال لأنّ اللّحن ((ما تلحن إليه بلسان... واللحن ترك الصواب في القراءة))[٣]، و((اللحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهة الصحيحة في العربية... لأنّ اللّحن محدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلّموا بطباعهم السليمة))[٤].

الإعراب اصطلاحًا:

لم يكن لأوائل علماء اللغة (الخليل وسيبويه) ومَن سبقهم من تعريفات محددة

للإعراب صريحة على نحوه الاصطلاحي لكن ذلك لا يمنع من الإشارة الواضحة بعبارات لا تحيد عن مفهوم الإعراب الذي تداوله غيرهم بالتعريف الصريح فسيبويه أوضحه في ((باب مجاري أواخر الكلم من العربية))[٥] وجعله على ثمانية مجارٍ ((النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضّم والكسر والوقف))[٦]، و سيبويه يوضح الإعراب وعلاقته بالمعنى عندما يعرض علاقة الإسناد وما يلازم تغيير الحركات من تغيير للمعنى.

وهذه المجاري الثمانية هي علامات الإعراب في العربية وأراد بالوقف السكون على آخر الكلمة لا أنّه علامة صوتية لمناسبة الفواصل أو الوقف على السكون لغرض بيان المعنى على غير الحركة الإعرابية وهذا ما نتعرف إليه في البحث.

ويمكن الإشارة إلى أنّ الإعراب في الاصطلاح أخذ بعدين:

١- بيان نظرية العامل وتغيير أواخر الكلم.

٢- بيان المعنى بتغيير أواخر الكلم.

ويتداخل مفهوم علاقة المعنى بتغيير أواخر الكلم وما هو نوع العلاقة بينهما وهل هي علاقة متبادلة أو أنّها تلازمية أو أنّها غرض صوتي جيء به لغرض المناسبة الصوتية عند تحريك أواخر الكلم بالحركات عند درج الكلام.

فعلى النقطة الأولى ما أشار إليه ابن جنّي في بيان الإعراب على أنّه تغيير أواخر الكلم بسبب العوامل الداخلة عليه[٧]، وذِكرُ أواخر الكلم هو قَرن الإعراب بالحركات إذ الإعراب هو إظهار الحركات وهذه هي الإشارة الأولى التي دوّنها الخليل بن أحمد الفراهيدي حين بيّن حركة يَدَي، ودَمَي ((أنّها جاءت سواكن وحركتها السكون... قال أبو أحمد حمزة بن زرعة: قوله: يدٌ دخلها التنوين وذكر أنّ التنوين إعراب قلت بل الإعراب الضمة والكسرة التي تلزم الدال في "يد"... والتنوين يميّز بين الاسم والفعل))[٨]، أي إنّ الإعراب هو الحركات وكأنّ القول إعراب الكلمة هو تحريك آخرها ويوضح الخليل ذلك بصورة جليّة ((ألا ترى أنّك تقول: رأيت يدَك، وهذه يدُك، وعجبت من يدِك فتعرب الدال))[٩]، فتحريك دال " يد" بالفتحة والضمة والكسرة سمّي إعرابًا. وفي ضوء هذا المفهوم نجد سيبويه يوظّف تحريك أواخر الكلم بنظرية العامل ويسمي الحرف الذي يطرأ

عليه التغيير حرف الإعراب بقوله ((وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب))[١٠]، فميّز سيبويه بين المعرب الذي تتعاور عليه الحركات وتزول فلا يلازم حركة واحدة لما يحدثه العامل والمبني الذي يلازم الحركة الواحد مَهما اختلفت العوامل فلا تزول حركته، فاقترن الإعراب بالحركات، وهذه إشارة شكلية من سيبويه يفسّر بها التغيير الحركي الذي يرجعه إلى العامل، وبعدها يخصّص سيبويه المُعرَب من دون غيره لما تلحقه الحركات ((فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن))[١١]، والنصّ يبيّن نوعاً آخر من الإعراب فليس القصد فيه جلب الحركة بل جلب الإسناد الذي تدل عليه حروف الإعراب (الهمزة، والياء، والتاء، والنون) فهي دلائل الإعراب لبيان عملية التركيب بما يلازم الفعل من أسماء تُبنى عليه فتقول: أفعَلُ فيه، جَلَبَ الضمير الدال على الاسم وهو(أنا) والعملية ذاتها في الحروف الأُخر مع جلب الضمير الخاص بها بما يناسب الأفعال، إذًا الإعراب في هذا البيان تركيب إسنادي وإشارات سيبويه التفصيلية

نعرضها في مبحثها الخاص بها إن شاء الله تعالى.

ولسنا بصدد عرض جميع التعريفات التي عُرّف بها الإعراب أو مواضع الخلاف في نظرية الإعراب بقدر ما نريد الإشارة إليه من مقاصد التعريفات التي عُرّف بها لأنّ المقام يطول ويذهب الغرض من البحث ومع البعدين المذكورين آنفًا نستطيع الإشارة إلى جملة مقاصد التعريفات:

١- الإعراب: عملية إظهار الحركات على آخر الكلم التي يحدثها العامل، ويدخل في ذلك تمييز المُعْرَب من المبني.

٢- الإعراب: العلاقة القائمة بين الحركات والمعنى، ويدخل في ذلك إشارات السياق وأغراض المتكلمين فيدخل مفهوم التداول ((فالعمل من الرفع والنصب والجرّ

والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره))[١٢]، فالإعراب ((يُبيّن المعنى وهو الذي يميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين بدليل قولك: ما أحسن زيداً، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني))[١٣].

٣- الإعراب: بيان الوظيفة لعناصر التركيب، من (الفاعلية والمفعولية...).

٤- الإعراب: العملية التركيبية القائمة على مفهوم البناء أو الإسناد، وهي عملية تحليلية تعتمد المفهوم المنطقي في تحليل أجزاء الكلام وجلب المقولات وعرض مفهوم الجملة الفعلية والاسمية.

والمفهوم الأول أشار إليه ابن جنّي آنفًا وتوالت على هذا المفهوم تعريفات كثير ونصّ الجرجاني على أنّ الإعراب ((أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها))[١٤]، وإلى هذا النصّ من التعريف أو ما يقاربه ذهب كثير في تعريف الإعراب من دون قيد العامل بأن يكون في أول الكلمة فهو قيد للتسلسل الرتبي من دون التقديم أو التأخير أو الحذف إذ أشار الزمخشري إلى تأثير العامل لفظًا أو محلًا من دون قيد وجود العامل في الأول[١٥]، وهذا لا يدل على إغفال جانب العامل لكنّ نصيّة التعريف جاءت بهذا التعبير، وما يلفت النظر أنّ الرّماني جعل قيد التغيير من تأثير العامل على الأسماء فقط، بقوله ((تغيير آخر الاسم بعامل))[١٦]، وهي إشارة تقصر الإعراب على العامل اللفظي لا المعنوي فلا يدخل في ذلك إعراب الفعل ورفع المبتدأ، فهو تعريف من جهة العامل اللفظي لا المعنوي، ولا ضير في ذلك إذ يعرّف المبتدأ بأنّه: الاسم المجرد من العوامل اللفظية الداخلة عليه، ولا دخول للعامل اللفظي، فصحّ التعريف من هذا الباب، إذ ما أريد بالاسم أنّه الخبر، ولذا فإنّ هذا التعريف والتعريفات الأُخر تخص التغيير بالمعمولات أي أنّها إشارة إلى العامل والمعمول من دون التركيز على العملية البنائية على ما يتضح من البحث، ولذا نجد هذا الاختصاص مُشار إليه من لدن الاسترابادي حين بَيّنَ معنى المعاني التي يحدثها الإعراب وذلك ((بيان لعلّة وضع الإعراب في الأسماء))[١٧]، إذ هي محل التغيير ووقوع العامل عليها.

وإشارة سيبويه واضحة من هذا المفهوم للإعراب على ما ذُكر آنفًا عند بيانه مجاري الكلام إذ يمثّل هذا المفهوم المرحلة الأولى لمعرفة الإعراب فالمفهوم قائم على (عامل وتغيير حركي).

وأغلب التعريفات عند المحدثين تذهب إلى هذا المفهوم من التعريف أي الإشارة إلى العامل والتغيير الحركي بسبب العوامل الداخلة مع الإشارة في بعضها إلى الموقعية والوظيفة والمعاني[١٨]، أو أنّه ((ليس هو الحركات المبيّنة عن المعاني فحسب بل هو بالإضافة إلى ذلك فهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم والدراية بمجاريه ومجموع هذا كله هو دراسة أجزاء الجملة كلّها))[١٩]، أو أنّ الإعراب إحدى القرائن النحوية على ما أشار إليه الدكتور تمام حسان في نظريته وتتلخص بأنّ الإعراب فرع للمعنى ووافقه الدكتور محمد حماسة في هذه النظرية[٢٠]، ويتفرد الدكتور عبد القادر عبد الجليل بنظرة تعريفيّة يولي فيها الإعراب المفهوم الشمولي من معرفة التركيب والمعنى والوظيفة والتداول إذ إنّ الإعراب ((يمثل المركز الأساس في تحليل البنية النحوية والوقوف على صحة تشكيلها ويضع البيان في أعلى درجاته؛ لأنّ مدار الفهم ومراده دقة المعاني والعبور إلى المقاصد وهو غرس الكلام وإنباته وجنيه والوقوف على أغراض المتكلمين))[٢١].

أمّا المفهوم الثاني القائم على أنّ الإعراب علاقة الحركات بالمعنى فقد أشار إليه أكثر من واحد ونجد حضوره عند القدماء ويشير ابن قتيبة إلى ذلك بقوله ((ولو أن قائلاً قال: "هذا قاتلٌ أخي" بالتنوين وقال آخر: "هذا قاتلُ أخي" بالإضافة يدل التنوين على أنّه لم يقتله ودلّ حذف التنوين على أنّه قد قتله))[٢٢]، ويوضح النصّ العلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى وتفسير ابن قتيبة ظاهر في ذلك، ومنهم من أشار إلى هذه العلاقة بنص التعريف إذ الإعراب ((هو الفارق بين المعاني))[٢٣] أو هو ((الإبانة عن المعاني))[٢٤]، وإلى هذا النوع من التعريف أشار إليه الزركشي[٢٥]، والجرجاني[٢٦]، وأبو البركات الأنباري[٢٧]، وابن الحاجب[٢٨]، وابن يعيش[٢٩]، مع ملاحظة التعدد المعرفي لتعريف الإعراب عند أكثر من واحد من أهل اللغة إذ يُورد مفهوم الإعراب عندهم على أكثر من معنى، فذكر أبو البركات أنّ الإعراب قصدُ تَبْيين المعاني وتغيير أواخر الكلم وقصد تحبب المعرب للكلام على السامع.

وعندما ننظر إلى سيبويه المؤسس الأوّل لبيان وإيضاح ووضع حجر الأساس في إيجاد وكشف العلاقة بين الحركة الإعرابية أو الإعراب والمعنى وأنّه لم يترك لغيره أن يكتشف أتم من كشفه بأسلوبه التفسيري للعلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى مع مراعاة الحال والسياق

للكشف عن أغراض المتكلمين والجمع بين الدلالة النحوية والمعنوية، ويستشف ذلك من تغيير الحركات في جملة: له علمٌ عِلمَ الفقهاء بقوله ((لم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلُّم ولا تفهُّم ولكنّك أردت تذكر الرجل بفضلٍ فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك: له حسبٌ حسبُ الصالحين لأنّ هذه الأشياء وما يشابهه صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له علمٌ علمَ الفقهاء، كأنّك مررت به في حال تعلُّمٍ وتفقه وكأنّه لم يستكمل أن يقال له علم عالِمٌ))[٣٠]، فالنصّ يكشف عن دقة كشف الحركة الإعرابية عن المعنى ومن دون الإعراب يظلّ المعنى غامضًا لا يفهم ولا يُكشف عن غرض المتكلمين، ولذا نلحظ ابن قتيبة في نصّه المذكور آنفًا يقطع بعلاقة الحركة الإعرابية بالمعنى في جملة (هذا قاتل أخي) فظهور التنوين على قاتل يدل على قتل أخيه وهو مالا يدل عليه عدم التنوين.

أمّا تعريف أو تفسير الإعراب بالمجال الوظيفي فهو نوع من المعنى الذي يخصّ ألفاظ التركيب فهو معنى داخل الجملة يكشف فيه الرفع عن الفاعل، والمبتدأ والخبر على سبيل التشبيه والتقريب بالفاعل، والنصب عن المفعول على حدّ قول الزمخشري[٣١]، والجرّ علامة الإضافة، أو أنّ الرفع عَلَم الفاعلية والنصب عَلَم المفعولية والجرّ عَلَم الإضافة[٣٢]، وفيه إيجاد للعلاقة التركيبة ولكن من جهة وجود العامل لا التفسير المنطقي للبناء التركيبي على ما نتعرف إليه في المفهوم الأخير.

والمفهوم هنا كشف عن الفاعلية والمفعولية وهو مجال وظيفي في التركيب وهو المفهوم الذي اختاره العُكبري وعرّف الإعراب به إذ الإعراب ((لفظٌ دال على الفاعل والمفعول مثلًا وهذا هو المختار عندي))[٣٣].

لكن سيبويه جعل هذا المفهوم فيما يخصّ المفهوم الرابع من العامل والرتبة والإسناد، وهذا المفهوم الإعرابي هو من إشارات سيبويه التي فسّر بها الإعراب وجعل غاية الإعراب والتركيب في صورة ممتزجة إذ إنّ الكلام يقوم على أساس تركيبي وهو المرحلة الأولى في الكلام إذ من دون ذلك لا يكون الكلام كلامًا لأنّ نقص التركيب يوحي إلى نقص الإعراب ومن ثمّ نقص في المعنى والعلاقات التي يقوم عليها، وهو نوع من الفلسفة للإعراب تقوم على مبدأ التفسير في جلب الحركة والمقولات أو العنصر اللغوي، وهذا ما يتضح في مظان

البحث، والمفهوم الأخير حُمل عليه أن الإعراب هو النحو وهو مفهوم وظّفه السكاكي عندما عرّف النحو قاصداً به الإعراب على أنّ ((النحو التركيب أن تنحو معرفة التركيب فيما بين الكلم))[٣٤]، وهو المفهوم الذي وظّفه الدماميني في تحليل التركيب وكيفية صياغته إذ هو ((إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه الصناعة العربية، كما يقال: أعرب القصيدة، إذ تتبع ألفاظها وبيّن كيفيّة جريها على النحو))[٣٥]، وإنّ كان ظاهر هذا التفسير يرجع العملية التركيبية إلى الجانب القواعدي الصرف بعيداً عن علاقة المعنى بالتركيب، لكنّه لا يخرج عن إرجاع المسألة إلى العلاقات التركيبية.

وقبل الختام للتمهيد نودّ الإشارة إلى مسألة مهمة لا يمكن إنكارها إنكاراً تاماً حتى نضع بعض البصمات على مقدار الصحة القائمة عليها وهي مسالة إنكار الإعراب وعدم تعلق الحركات الإعرابية بالمعنى وعدّ هذه المسألة برمتها ظاهرة صوتية لا تَمُت بعلاقة إلى ما أوضحناه آنفاً، وكان رائد هذه النظرية محمد بن المستنير (قطرب) إذ يعدُّ المسألة ظاهرة صوتية احتاجها العرب لطلب الخفة والتخلص من الساكنين، إذ أواخر الكلم عنده كلها ساكنة وينصّ على ذلك بقوله ((وإنّما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا أمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقًا للإسكان ليعتدل الكلام))[٣٦]، فالتحريك على هذا المفهوم يطلب لسهولة النطق والتخلص من الصعوبة النطقية الناتجة من التسكين لأواخر الكلم، وهناك من ناصر هذا الرأي من المحدثين وهو الدكتور إبراهيم أنيس[٣٧] وبعض من المستشرقين ومنهم (كارل فوللرز، وبأول كالة، وفتسشتاين)[٣٨]، وقد ردّ الدكتور رمضان عبد التواب هذا الرأي بجملة من الأدلة كلها تامة واختزلها بارتباط وجود الإعراب ببعض اللغات التي امتدت منها اللغة العربية، والقران الكريم ورسمه المكتوب به، والشعر العربي بأوزانه، والأخبار المروية من الواقع الاجتماعي لاستعمال اللغة[٣٩] الذي ينهى عن اللّحن الذي اقترن بالإعراب الحركي وهذه الأخبار كانت قبل عهد تقعيد النحويين للكلام العربي، وقد أولى الدكتور محمد حماسة العناية في دفع هذه الرأي، وذِكره لآراء القدماء والمحدثين وموقفهم من الإعراب ومفهومه، وجمعه للنصوص المؤيدة للعلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى وأورد جملة من الأدلة لدعم

رأي الجمهور وإثباته مع الآراء التي تخصّه[٤٠]، ولعلّ في رأي الدكتور رمضان عبد التواب في إرجاع الإعراب إلى بعض اللغات التي امتدت اللغة العربية منها ما يدعم التأصيل لفقه اللغة في تفسير هذه الظاهرة وأنّها ليست ظاهرة صوتية بل ظاهرة تمييزية.

ولم يكن سيبويه غفلًا عن التفسير الصوتي للحركة الإعرابية ويمكن الإشارة إلى جانبين مهمين في تفسير العلاقة الصوتية في الإعراب عنده أو وجود الحركات على أواخر الكلم بصورة عامة:

١- تفسير لا لوجود الحركة الإعرابية ذاتها وإنّما هو تفسير للوجود الكمّي للحركات الإعرابية وتفاوتها فالرفع أقل من الجر والإثنان أقل من النصب فالنصب كثير وهذا يعود إلى خفة النصب وثقل الرفع والجر، والثقل غرض صوتي يتخلص الناطق منه لاستدعاء الخفة وقد أشار سيبويه إلى خفة النصب وثقل الرفع بقوله ((واعلم أنّ ما ضارع الفعل من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون. وذلك نحو أَبْيَضَ...، فهذا بناء أَذْهَبُ وأَعْلَمُ فيكون في موضع الجرّ مفتوحًا، استثقلوا حين قارب في الكلام ووافق في البناء))[٤١]، إذ إنّ ما كان على وزن (أفعل) ولم يكن فعلًا لم يُصرف فأُبدل في الجرّ بالفتحة الأخف من الكسرة لثقلها، وهذا المفهوم وظّفه غير سيبويه لتفسير كَثرة النصب وقلة الرفع في العربية ((فرُفعَ الفاعل لقلته ونُصبَ المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون))[٤٢]، والخفة تُعلّل وجود الحركة لذاتها بل تُعلل كَثرتها وقلتها.

٢- العلة الصوتية للحركة المفسِّرة للبناء وأوضح ما ينطبق على ذلك في الأسماء المنتهية بصامت قبله حرف مدٍّ فإظهار الحركة يُعلَّل بالتخلص من التقاء الساكنين وكُره ذلك، وإلى ذلك يشير سيبويه في الكلمات على وزن فَعَال في (حَذار، ونَزال، ونَظار،...) قال سيبويه: ((ويقال: نَزالِ، أي انْزِل. وقال زهير قال زهير:

ولَنِعم حَشْوُ الدِّرعِ أنت إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

فالحدّ في جميع هذا افْعَلْ، ولكنّه معدول عن حدّه. وحُرّك آخره لأنّه لا يكون بعد

الألف ساكن))[٤٣]، فكان ما يظهر على آخر (نَزال) وما جاء على وزنها أن يكون السكون ولكن الغرض الصوتي أظهر الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا متوقف على أن يكون الصائت - حرف المدّ - ساكنًا لا على ما يذهب إليه الرأي أنّ الصائت مجموع حركتين أُشبعتا في محلهما فأنتجتا حرفاً واحداً.

ولكن سيبويه علّل ذلك باجتماع ساكنين فالكسرة في (نَزالِ) ليست حركة بناء في الأصل بل هي أثر صوتي استثقل فيها الساكنان فكُسر آخرها، ومع ذلك عُلّل بالبناء على الكسر فأُجري مجراه.

إذاً نظرية الدكتور إبراهيم أنيس لم تأتِ عن فراغ، لكنّها مقصورة لا تفسّر جميع الوجود الإعرابي للحركات في العربية إذ لا يمكن أن نكتفي ببعض الحالات لتعليل جميع ما هو موجود في العربية بمجاله الصوتي إذ هو ليس بالقياس المطّرد، فضلًا على عدم وجود أي نصّ ورد في العربية بتسكين جميع أواخره، ومن جانب آخر فإنّ التحريك على غير أواخر الكلم لابد من أن يفسّر لغرض صوتي ولكنّه لا يُفسر بالجانب الصوتي على نحو الاطراد لوجد الارتباط المعنوي فإذا كان التثليث في العربية يأتي على المعنى الواحد في الكلمة الواحد فإنّ من الكلمات ما يتعاقب على فائها وعينها يرافقه اختلاف المعنى، فما الضير من تعليل الوجود الحركي في بداية ووسط الكلم بالمعنى ولا يُفسّر آخره بذلك، فالمسألة تظلّ قيد التخمين والاحتمال مع الاتكاء على بعض الحالات المعدودة التي لا ينكر تفسيرها بالمجال الصوتي حتى وإن كانت ظاهرة لهجية.

ويظلّ الزّعم الذي أورده سيبويه عن الخليل في الحركات على أواخر الكلم محل نقاش على ((أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقنَ الحرف ليُوصَل إلى التكلّم به))[٤٤]، من أنّ ذلك غرض صوتي صريح ولا دخل للحركات في الإعراب أو أنّ الزّعم لا يوافقه سيبويه لكونه لم يورد شيئًا يعلق فيه على كلام الخليل أو أنّ ما ورد عن الخليل لا يوافق رأيه وبخاصة ما أوردنا عنه في بداية البحث عن إعراب (يدي) إذ سمى الحركات على يدي حركات إعراب أو أنّ الحركات هي في الأصل غرض صوتي ومن ثمّ توافق المستعملون عليها انّها حركات إعراب فكانت دلائل على المعنى.

ويستشف مما ذُكر آنفاً أنّنا نستطيع القول أنّ الإعراب هو: مجموعة العلاقات التركيبة والسياقية التي تبيّن المعنى وأنّ الحركات الإعرابية على أواخر الكلم ظاهرة أو مقدرة، دلائل على تغيير المعنى تستمد دلائلها من هذه العلاقات، ويخرجها هذا الإيضاح من الشكلية التجريدية أو المناسبة الصوتية.

المبحث الأول

مفهوم الإعراب ونظرية العامل عند سيبويه

لاشك أنَّ الحديث عن الإعراب هو حديث عن العامل النحوي وما يُحدثه من تغييرات في أواخر الكلم ومن ثمَّ فهو حديث عن الأثر والمؤثر وهذا يكشف عن عامل ومعمول، فيندرج تحت هذا المفهوم أنّ المكوّن❖ التركيبي للجملة العربية يبدأ بعاملها وبعد ذلك يترتب التركيب على أثره وكأنَّ العملية تلازمية، فيصور لنا هذا المفهوم عملية منطقية تبتني عليها الجملة أو بالأحرى التركيب.

وعندما نجعل من الحركة الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم ظاهرةً ومقدرة الأساس في العملية الإعرابية أو أنّها فَصْل الخِطاب نكون قد جعلنا أموراً كثيرة تتعلق بالعملية والعلاقة البنائية في الكلام أو الجملة، فسيبويه مع إشارته الأولى لعملية الإعراب هي تغيير أواخر الكلمة أحدثها العامل بقوله ((وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِث فيه العامل... وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل))[٤٥].

أي أنّ معناه ظهور الحركة الإعرابية على آخر الكلمة، ولكن مقارنة هذا الظهور بالأثر التلازمي في الإعراب يجعله صورة شكلية يمكن الاستغناء عنها على أنّ الموقعية للألفاظ في التركيب هي التي تكون كاشفة عن الحركة الإعرابية لا العلامة الظاهرة هي الكاشفة عن الإعراب، ولكن هل يمكن الاستغناء عن الحركة الإعرابية وتظل الموقعية كاشفة عن الإعراب ليتسنى لنا التسليم بالنظرة القائمة على أنّ ((نظرية العامل بالنسبة إلى سيبويه في أقل تقدير كانت لغوية بحتة))[٤٦].

أو أنّها مع كونّها ترتبط بظاهرة الإعراب لكنّها ((لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات

المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات العربية))[٤٧].

لكن المفهوم الأخير يحجّم مفهوم الإعراب والعامل على الذي رسمه وصوّره وطبّقه سيبويه إذ مفهوم العامل عنده أوسع من أن يكون رصداً للعلاقات المعنوية المجردة الشكلية، ويمكن أن نشير إلى مفهومين في العامل الإعرابي عند سيبويه مفهوم التلازم والرتبة وهو ما سيتضح في البحث، ومفهوم قوة العامل ووجوده في التركيب الذي يضفي على الفعل عامل التعدي على أن الفعل هو الذي يظهر عناصر التركيب من جانب القوة إذ لا يعمل غيره بقوة عمله فهي علاقة القوة والضعف في العمل مقابل العلاقة التلازمية على أن هناك عناصر تعمل عمل الفعل ولكنّها ليست بقوته والنص على ذلك عند سيبويه في ((باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعوله، والمفعول الذي يتعده إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول. وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ بقوته، وما أجري من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين والمفعولين... كما أنّه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل)) [٤٨].

وهذا يكشف عن العوامل ولكنّها جرت مجرى العامل، إذ يوحي ذلك إلى وجود الأصل وهو الفعل الأول وهناك ما يجري مجراه وهذان العاملان يشتركان في تكوين عناصر التركيب.

وإذا فُسرت نظرية العامل بدوافع لغوية فإنّها تتعدى مجالها الوصفي فلا بُدّ من تفسير الإعراب تفسيراً آخَر بما يناسب هذه النظرية ويمكن أن نشير إلى مسائل ثلاث تُعدّ أساساً بنى عليه سيبويه هذه النظرية ليُبيّن بها ظهور الحركة الإعرابية أو تفسير ظاهرة الإعراب[٤٩]:

١- التلازم القائم على تكوين التركيب ومن دونه لا يمكن تحقيق التركيب ومن هذا التلازم وجود الفاعل بوجود الفعل ((ألا ترى أنّ الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً)) [٥٠]، وهذا النّص أوضح ما يُبيّنه في الإعراب هو وجود العلاقة

الوظيفية في التركيب وهي القدرة التركيبية للفعل فهي علاقة نحوية صِرف لا معنوية، وهذا التلازم يُشعر بتمامية البناء في الجملة حيث لا فاعل من دون فعل ولا فعل من دون فاعل.

وهذا التلازم فسّره سيبويه بالإسناد في ((باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك... يذهب عبد الله، فلا بُد للفعل من الاسم)) (٥١).

٢- التلازم الذي يتسع على المفهوم الأول الذي يتكون من (الفعل + الفاعل) حيث يكتمل به التركيب

فيتسع إلى (الفعل + الفاعل + مفعول) وإلى ذلك أشار سيبويه في ((باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدى إلى فعل الفاعل))(٥٢).

فسيبويه يُشير هنا إلى علاقة التركيب القائمة على جلب الفعل لأكثر من اسم أو مكوّن في الجملة أو أنماط أساسية في الجملة، وبَيّنَ الحركة الإعرابية التي أوجدها العامل فرفع عبد الله بالنمط الأول ونصب زيداً به، وهذا النمط ألصق به مفهوم التعدي من مفهوم التلازم ليتسنى لنا فهم التلازم من التعدي في ضوء المبني والمبني عليه لا على مفهوم العامل ويتميز التركيب الأصل مما يزيد عليه لغرض.

فظهور العلامة الإعرابية أثر لوجود العلاقة النحوية أظهرها تعدي الفعل.

ومفهوم سيبويه في التعدي لا يُسعف من عرّف المفعول بأنّه ((كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام))(٥٣) لأنّ تعريف المفعول بالفضلة ينفي علاقة التلازم التي يُنشؤها الفعل وذلك ((إذا قلت: ضَرَبَ عبدُالله لم يستبن أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يدلّ على صنف كما أنّ " ذهب" قد دلّ على صنف وهو الذهاب)) (٥٤)، وهذا يُبَيّن لنا المفهوم التركيبي والدلالي معاً إذ فُهم الفعل وهو الضرب ولم يُفْهَم على أيهم وقع، والمفهوم الدلالي هنا يُبَيّن الجانب الوظيفي من الفاعلية والمفعولية.

٣- التلازم القائم على تكوين التركيب ومن دونه لا يمكن تحقيق التركيب وهو تلازم المبتدأ والخبر وهو النوع الثاني من الإسناد وإليه إشارة سيبويه بقوله ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام... فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه))[٥٥].

فالحصر الذي ذكره سيبويه (الابتداء لا يكون إلا بمبني عليه) إشارة إلى التلازم القائم بين المبني والمبني عليه وأنّ تمام الكلام لا يكون بالمبني وحدهُ ولا المبني عليه كذلك.

وعملية البناء هي ما تحقق الكلام التام الذي يحسن السكوت عليه وهو مفاد الجملة وإن كان الرأي عند بعضهم يذهب إلى ما يحسن السكوت وما لا يحسن السكوت[٥٦]، وهو مفاد يستشف من الواقع اللغوي إذ إنّ هناك من الجمل ما يتحقق فيها البناء ولكن تظلّ في مجال لا يحسن السكوت عليها مثل جملة الاستفهام (من دخل البيت) والشرط ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾[٥٧]، وغير هذه الجمل وهذه جمل لا يحسن السكوت عليها مع أنّها تحتوي على كمال البناء من المبني والمبني عليه، فجملة الاستفهام تحتاج إلى الإعلام والإفهام ليحسن السكوت عليها، وجملة الشرط تحتاج إلى الجواب، لكن ما ذهب إليه بعض النحويين في تعريف الجملة بأنّها ما يحسن السكوت عليه، لا يكون تامًا عند مراعاة البناء أو أنّ الجملة المعنية هي جملة الأصل المبني والمبني عليه وهي ما يُعبّر عنها بالجملة النواة أو البنية السطحية التي يشتق منها بنى عميقة فالاستفهام بنية عميقة من الجملة النواة (دخل البيت)، وجملة الشرط بنية عميقة من الجملة النواة (جاءكم فاسق)، فالمُعَرِّف للجملة بأنّها(ما يحسن السكوت عليه)، ناضر إلى البنية العميقة، والمعرف لها بما يحسن السكوت عليه وما لا يحسن ناضر إلى البنيتن العميقة والسطحية ولكن الناضر والمدقق في كلام سيبويه يجد أن سيبويه ينظر إلى الجملة - وإن أراد بها الكلام - بأنّها الجملة النواة السطحية التي تتحدد تماميتها بالبناء فبتمام البناء تصبح الجملة جملة حقيقية وما يعرض عليها من تغييرات هو زيادة على البناء يراد به البيان والمعنى فهو تتمة غير تمام البناء قال سيبويه ((لو قلت: كان عبد الله لم يكن كلامًا، ولو قلت ضَرَبَ عبد الله كان كلامًا))[٥٨]، والمدقق في الكلام يجد جملة (ضَرَبَ عبدالله) لا يفهم مَن ضَرَبَهُ عبدالله وعلى من وقع فعله وإحسان السكون تمام المعنى، لكنّ سيبويه قال عنه " كان كلامًا "، أمّا جملة (كان عبدالله) لم تكن كلامًا لأنّ البناء لم يكتمل

وليس ذلك لأنّ المسألة تتعلق بالمعنى بل بالبناء، وغاية ما يُشار إليه أنّ سيبويه أراد من الجملة بيان البناء وتمامه في تكوّنها فجملة: ضرب عبدالله تامة البناء فهي إشارة إلى الجملة النواة ولذا قال عنها كان كلاماً.

فإشارة سيبويه في النقطة الثانية أنّ الكلام في جملة (ضَرَبَ عبدالله، لم يَسْتَبِن أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو)، فيه إشارة إلى الجانب الدلالي ليتم المعنى لا البناء لأنّه كلام، فالتلازم دلالي.

ويمكن الإشارة إلى أنّ التلازم في النقطة الأولى والثالثة هو تلازم بنائي تركيبي يُكتفى به من جانبين الجانب التركيبي، والجانب المعنوي من جهة الوظيفة الفاعلية ودلالة الفعل على ما أشار إليه سيبويه أنّ (" ذهب" قد دلّ على صنف وهو الذهاب) فهي دلالة محدودة، والنقطة الثانية لا تختلف عن هذا المجال لكنّها تضفي التوسعة التركيبية في ما يسمى بالمبني عليه الذي يستدعي جلب المقولات[٥٩]، إذ يكون في ما يُبدأ بالفعل أوسع من الجملة التي تبدأ بالاسم في جلب المقولات ويشترك فيها جانبي التركيب وإفادة الدلالة الوظيفية والمعنى متعدد مثل التخصيص بالتمييز وغير ذلك من المقولات المجتلبة والمعاني التي تدلّ عليها، لأنّ مقولات الفعل إمّا أن يحتاجها الفعل وهو الفاعل أو يقع عليه وهو المفعول وما يجعله وصفاً للفاعل كالحال وما يكون قيداً عليه كالمفعول المطلق أو هو يكون قيداً على الفعل وهو التميز أو قيداً على حدث الفعل وهو المستثنى وكذلك الجار والمجرور لتعلقه بالفعل وكل هذه المقولات التي اجتلبها الفعل تقع على قسمين قيود ومتعلقات وهي ما تُسمى بـ (مطلوبات الفعل)[٦٠]، وبعد ذلك تدّل هذه التوسعة أو الجلب للمقولات على دلالة مرادة و يَسْتَبِين المعنى بها.

وعلى ما مرّ مَهْما تعددت المقولات بأنّ التركيب الإسنادي في الجملة العربية يظّل متكونًا من الجملة الفعلية والاسمية و ((هما الصورتان الأصليتان للإسناد في النحو العربي))[٦١]، وما يأتي على غير المبني والمبني عليه هو اشتراك أو ازدواج تركيبي ودلالي يراد منه بيان القصد من المعنى والبيان ورفع اللبس.

وإذا ما أردنا بيان العلاقة بين الإعراب والعامل في الجملة العربية – وإن كان سيبويه لم يُشر إلى مفهوم الجملة أو بالأحرى مصطلح الجملة ولكنّه أراد بها الكلام – فإنّنا نلحظ أنّ

الإعراب هو الأثر اللفظي الذي نتج عن العامل النحوي أو العلاقات الإسنادية الذي على أثره يُدلّل على المعنى النحوي فيَكشف الإعراب عن جانبين من الدلالة أو العلاقة وهي الوظيفة والمعنى في التركيب، فيكون الإعراب المتمثل بالحركة قرينة على المعاني(٦٢).

فإذا كان الإعراب يكشف عن جانب وظيفي ودلالي، فإنّنا نلحظ عند سيبويه في كثير من إشاراته ما يثبت ذلك فتارة من جانبين وأُخرى الجانب الوظيفي لا الدلالي وأغلب ذلك يستشف من مقولته (فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام)، أو العبارات المقاربة لهذه المقولة قال سيبويه ((حدثنا أبو الخطاب أنّه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يُقلع عنه: قد ألبَّ فلان على كذا وكذا. ويقال قد أسْعَدَ فلانٌ فلانًا على أمره وساعده، فالإلباب والمساعدةُ دُنُوٌ ومتابعة... فكأنّه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان فقال: لبيك وسعديك فقد قال له: قُربًا منك ومتابعة لك، فهذا تمثيل وان كان لا يستعمل في الكلام، كما كان براءةَ الله تمثيلًا لسبحان الله ولم يُستعمل"(٦٣).

وقال سيبويه في موضع آخر ((وزعم الخليل رحمه الله، حيث مَثّلَ نصبَ وحدَه وخمستَهُم، أنّه كقولك أفردتهم إفرادًا. فهذا تمثيل ولكنه لم يُستعمل في الكلام))(٦٤).

على أنّ التمثيل ولم يُستعمل في الكلام لم يُرد به سيبويه من جانبه الإعرابي بيان الجانب الدلالي بل الوظيفي ليبين توظيف النصب أو الرفع في الاستعمال على حدٍّ المقاربة في الأمثلة وجواز استعمالها ويتضح ذلك في قوله ((أمّا العَبيدَ فذو عبيد، وأما العَبدُ فذو عبد، يُجر مجرى المصدر سَواءً... كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيد والدّراهمَ، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلم به، وإنّما وجْهُهُ وصوابه الرفع))(٦٥).

ولذا نجد سيبويه يؤكد هذا الجانب - أي بيان الإعراب للجانب الوظيفي لا الدلالي في بعض المواضع - وذلك عندما أنكر على النحويين تقديرهم للنصب في العبيد في المثال المذكور آنفًا قوله ((فقال النحويّون: أمّا العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد. وهذا قبيح، لأنّك لو أفردته كان الرفع الصواب، فخبث إذ أُجري غير المصدر كالمصدر))(٦٦).

أراد سيبويه من ذلك القبح الوظيفي لا الدلالي لأنّه في بعض المواضع يُقبح الاستعمال لغرض دلالي فيكون القبح الذي يُشير إليه قُبحًا دلاليًا لا وظيفيًا ومن ذلك قوله ((إنّ من

أفضلهم كان رجلًا. يقبح، لأنّك لو قلت: من خيارهم رجلًا ثم سكت كان قبيحًا حتى تُعرِّفه بشيء، أو تقول: رجلًا أمره كذا وكذا))[٦٧].

والملاحظ في هذا النص أنّه يعكس آلية التفسير في رفع اللبس في الكلام، فجملة "إنّ من أفضلهم كان رجلاً" لا تخصيص للنكرة فيها، فلا يقبح القول في "إن من أفضلهم كان زيداً" لأنّه خصص الأفضل وهو زيد، ففسر سيبويه اللغة باللغة في مجال رفع اللبس عند ذكره القبيح ليجعل آلية تفسير القبيح هي رفع الاشتباه واللبس وان كان ذلك يختص باللفظة وهي "رجلاً" ومع جوازها تركيبًا لكنّها قبيحة دلالة لأنّ تفسيرها الدلالي يوهم على عدم التخصيص فيكون لبساً.

فالجانب التركيبي يتعاور مع العلامة الإعرابية في بيان الجانب الدلالي وقد اتضح من المثال المذكور أنفًا أن التخصيص له أثره الدلالي وهو لا يكون حركة إعرابية، وإنّما لفظة في التركيب أو استعمال لفظ من دون آخر ليتضح المفهوم الدلالي، فجملة: (طاب زيد) يتضح فيها التخصيص عندما نقول: طاب زيد نفساً " لأنّ مجالها الدلالي أصبح واضحًا لا موهماً.

ولنا بعد ذلك أن نُبيّن على ماذا تُشير العلامة الإعرابية بمفهوم العامل:

١- الصياغة التركيبية من جانب التلازم الذاتي الذي لا بد فيه من عدم فصل واحد عن الآخر وهو "الفعل والفاعل" و"المبتدأ عن الخبر" وعدم الفصل على الأصل لا عدم الجواز مطلقًا، فالفاعل يكون ((الأصل فيه أن يلي الفعل؛ لأنّه كالجزء منه، فإذا قُدّم عليه غيره كان في البنية مؤخرًا، ومن ثَمّ جاز "ضربَ غلامَه زيدٌ "وامتنع" ضرَبَ غلامُهُ زيدًا))[٦٨]، وهذا يكشف عن الإعراب الوظيفي أي الجانب النحوي فتظهر الحركات الإعرابية لأنّ مجالها الوظيفي يحددها. ومع ذلك فإنّ مفهومها الدلالي يتحدد في الوظيفة من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر لاكتمال معرفة المراد بهما أو يتسع من معرفة الفاعل مع المفعول في التعدي.

٢- إظهار الحركة الإعرابية لم يأتِ من التلازم الذاتي وإن كان التلازم سببًا في جلب المقولة أو المكوّن لكنّه لا يتفرد في إظهار الحركة الإعرابية بل تشترك عوامل غير لغوية في إظهار الحركة الإعرابية. فيكون سبب جلب المقولة هو العامل وإظهار

الحركة الإعرابية بسبب عوامل أخرى من مثل التداول والسياق فيكون طابع الإعراب الاشتراك في هذه الفقرة وبيان ذلك سيتضح في المبحث الثاني، إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني

الإعراب والمعنى عند سيبويه

تحدثنا في التمهيد عن علاقة الإعراب بالمعنى وأنّ الحركات دلائل على المعاني إذ لا يكون التحريك على أواخر الكلم دلالة صوتية للمناسبة بين الكلمات أو عادة لهجية تدلّ على اعتباطية النطق واعتياده، بل أنّ الأمر يختلف عن هذه المقاصد التي تُجرِّد الإعراب عن المعنى؛ لأنّ الإعراب يولّده العامل الذي يكون على أثره قصدٌ على المعاني، فناسب التحريك دلالة وجود العامل الذي يدلّ على المعنى الوظيفي في التركيب، والمعنى الدلالي الذي يتعدد تبعًا لمراعاة ألفاظ المعجم والسياق والتداول والعلاقة التركيبية في بعض أحوالها.

ويمكن أن نسوق التغيّرات الإعرابية التي يطرحها سيبويه والتي يراعي بها مسائل السياق والتداول والمعجم في بيان هذه التغيرات ونسمّي كل نوع من الإعراب تبعًا لهذه المسائل وهي على النحو الآتي:

١ـ الإعراب التداولي:

الحديث عن التداول حديث عن وجود علاقة خارج التركيب تضفي أثرها على التغيرات الحركية والمكوّن التركيبي في الكلام فينعكس هذا التغيير على تغيير العملية الإعرابية، فالقصد الذي ينويه المخاطِب(المتكلم) نجد أثره على الحركة الإعرابية وهذه الحركة تدلّ على وجود معنى غير المعنى في حركة إعرابية أُخرى، فيتضح بعد ذلك أنّ الإعراب إبانة للمعاني وأنّه علم المعاني وأنّ الأصل الإعرابي يكون للفرق بين المعاني على ما أوضحناه في التمهيد[٦٩]. على ((أنّ الإعراب عند سيبويه على الخصوص يكاد لا يخلو من أسباب وصِلات مع المستوى التداولي))[٧٠].

لذا فأنّ العلاقة القائمة بين الإعراب والتداول علاقة ثلاثية، الغرض منها المعنى،

ومُثِّلَثْ هذه العلاقة على النحو الآتي:

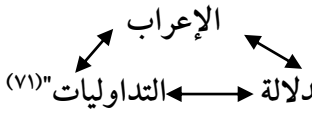

إذاً العلاقة بين التداول والإعراب علاقة دلالة.

وقد أولى سيبويه أهمية واضحة في إظهار البُعد التداولي وأثره في الإعراب ومن ثّم أثره في إيضاح وإرادة المعنى المقصود ولعلّ في ذِكر التطبيقات ما يظهر تأصيل هذه القضية عند سيبويه ومن ذلك قوله ((وأمّا قولهم: من ذا خيرٌ منك، فهو على قوله: من ذا الذي هو خير منك. لأنّك لم ترد أن تُشير أو تومىء إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيُعْلِمَكَهُ، ولكنّك أردت من ذا الذي هو أفضل منك فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردت أن يُعْلِمَكَهُ نصبت خيراً كما قلت: من ذا قائمًا، كأنّك قلت: إنّما أُريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلّك بها))(٧٢).

فالنصب يكشف عن البعد التداولي في عباراته فقوله "كأنك قلت: إنّما أريد أن أسألك..." إشارة لوجود المتكلم والمخاطَب وهذا البعد التداولي يفترضه سيبويه "كأنّك" ليدل على تركيب يحدده التداول بين المخاطَب والمتكلم، فَحَكمَ التداول على نصبِ "خير" ورفعه حيث لا يبعد هذا التحكّم عن مفاد التقعيد الذي يحدد الحركة الإعرابية في نصب "قائماً" عندما شَبّه سيبويه نصب خير به "ونصبه كنصب ما شأنك قائماً"(٧٣).

فهذه العلاقة التداولية تكشف مقدار ما يدلّ عليه الرفع في "من ذا خير منك" ((لأنّ غرض المتكلم إنكار أن يكون أحدٌ خيراً منه))(٧٤)، أمّا النصب فعلى الحال الذي صار إليها.

فغرض المتكلم وقصده من سؤال المخاطَب حدّد نوع الاستفهام في كلا الجملتين:

أ - في الرفع: الاستفهام عن الذات أو الشخص في إرادة هل يوجد أحد خير منه دون أي وصف أو حال فهو استفهام ينكر وجود واحد مثله، ولذا عبّر سيبويه أنّه لم يُرد إنساناً استبان فضله. ((ولكنّك أردت من ذا الذي هو أفضل منك)) (٧٥) أي أنّه

أطلق ولم يحدّد أي صفة أو حال في الشخص حتى يكون أحدٌ مثله.

ب- في النصب: الاستفهام عن شخص استبان فضله فهو في حال صار فيه أفضل من غيره وأراد به الغائب هو أفضل من الحاضر "المخاطَب" بينما في الرفع أنكر أن يكون أحدٌ أفضل من "المخاطب" سواء أكان على حالٍ يفضل بها أم لم يكن.

وفي ضوء هذا ((يربط سيبويه أساليب العرب في كلامها بمحيط الاستعمال اللغوي آخذاً بحسبانه العلاقة التواصلية بين المتكلم والمخاطب))[٧٦].

فيكشف لنا التنوع الإعرابي عن وجود أثر خارجي يعلّل صحة التقعيد والاستعمال لأنّنا وجدنا أنفسنا أمام تركيبين متشابهين:

من ذا خيرٌ منك.

من ذا خيراً منك.

ولابد من أن يصبح أحدهما على ما يفرضه التقعيد لكنّ مجال التداول، وإرادة المتكلم لما يريد إظهاره من معنى للمخاطَب يكشف عن جواز النصب والرفع في "خير".

وهذا يكشف ((أنّ النحو غير مستقل بنفسه، وأنّ قوانين اللغة المنتجة للملفوظات مدعوة لكي تمتلك الصحة الدلالية والتداولية على مستوى الكلام أن تُربط بعناصر خارجة عنها))[٧٧].

ومع ذلك فإنّ سيبويه وظّفَ بعض التعقيدات ليسوّغ فيها النصب والرفع من أنّ الأصل هو الرفع كل ذلك جعله في جانب التقدير فاتخذ منهج التقريب لا المطابقة في التقعيد لأنّه سوّغ الرفع والنصب من جانب المعنى، ولمّا كان البعد التداولي من مختصاته قرّب ذلك التمثيل في الرفع فقال ((من ذا الذي خيرٌ منك))[٧٨]، وقرّب ذلك من جانب التمثيل في النصب فقال((كنصب ما شأنك قائمًا))[٧٩]، فنصب "خيراً "على الحال على أنّ التحليل التداولي فَسّرَ نصبه.

٢ـ الإعراب السياقي.

لعلّ مفهوم التداول لا يفارق المخاطب والمتكلم على أساس المحاورة وتبادل الكلام،

أما السياق وإن كان في ظاهره ينتمي إلى هذا النوع من المفهوم (المخاطب والمتكلم) لكن الأثر الذي يقوم عليه السياق يمكن أن يقتصر على المتكلم لأنّه ناظر إلى ما يريد بيانه في بعض الأحوال لنفسه عندما يراعي ما يحيط به لا أنّه يريد بيان الغرض لغيره، ومع ذلك ((فالتداولية عملية سياقية ولكنّها متسعة- أي أوسع من السياق- والتداولية لا تنظر نظرة وظيفية محددة فهي تقدم للجملة وظيفة جديدة))[٨٠]، على أن الجملة المنتجة مراعاةً للسياق لا يراد بها الإخبار في غالبها والذي يعدّ من لوازم التداول مع أن الإنشاء من التداول لكنه لا يفقد عنصري المتكلم والمخاطب[٨١].

ومن أمثلة مراعاة السياق في إظهار الحركة الإعرابية ما أورده سيبويه قوله: ((ولو رأيت ناسًا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبّروا لقلت: الهلالَ وربُّ الكعبة أي أبصروا الهلال. أو رأيت ضربًا فقلت على وجه التفاؤل: عبد الله، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون)) [٨٢].

والكلام واضح من أنّ النصب دلّ عليه دليل خارج عن التركيب على ما يظهر في بعض التقديرات نحو قوله تعالى ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ﴾[٨٣]، فدل الفعل على المحذوف الناصب لـ (الجان) أمّا في مثال سيبويه فالسياق هو الذي دلّ على المحذوف الناصب لـ ((الهلال)) فلولا التفسير السياقي ما كان للتقعيد أن يُسعف النصب في ((الهلال)) فكان مقام الحال الذي اعتمد عليه المتكلم وإن لم يشترك معه المخاطب على نحو التداول هو الذي يسوّغ النصب وبيّن المحذوف فكان التقدير أي "أبصروا الهلال".

وعلّق الدكتور حسن عبد الغني على مثال سيبويه المذكور آنفًا "الهلالَ وربّ الكعبة" بقوله ((وفي الحق فإنّ المحتوى الدلالي الذي يقدّمه سيبويه لمواضع الإضمار يبدو على درجة عالية من الدقة وهو ضرورة ولولا أنّه مفهوم من لدن المخاطب لما أمكن فهم الكلام))[٨٤]، والذي يبدو أنّه في المثال المذكور آنفًا، لم يكن مفهومًا من لدن المخاطَب؛ لأنّ المتكلم في النصب أراد "أبصروا الهلال" لأنّ المتكلم على حدّ تعبير سيبويه "وأنت منهم بعيد" لم يكن مخاطبًا لهم وكذلك كان التقدير: "أبصروا الهلال" لا "أبصرتم الهلال" فالمثال هو مراعاة لسياق الحال لا التداول حتى يشترك المخاطب مع المتكلم، نعم إلا أن يكون المتكلم قصد الإخبار لغير الأناس الذين كانوا يبصرون الهلال، فالحال المشاهدة أفادت المتكلم الاختصار

لأنّه لا يريد إعلام المخاطب بل يحادث نفسه، ولذا نجد سيبويه عبّر في المثال الثاني: "رأيت ضرباً" أنّ الاختصار بـ: "عبدالله" على وجه التفاؤل والتفاؤل استبشار يظهره المتكلم.

ومن أمثلة تحكم السياق في إظهار الحركة الإعرابية ما أورده سيبويه بقوله: ((أنّك رأيت رجلاً في حال تلوّن وتنقّل فقلت: أتميمياً مرّة وقيسياً أُخرى، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرّة وقيسيًا أُخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به ليُفَهِّمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبّخه بذلك)) [٨٥] والذي نصب الحال العامل المحذوف بدلالة السياق ((فدلالة الحال هي التي سوّغت للمتكلم الإيجاز في عبارته ودلالة الحال هنا هي كما عبر سيبويه التلوّن والتنقل))[٨٦].

ولّما كان عامل الحال يجوز حذفه على ما أشار عليه النحويون [٨٧]، لذا نجد السيرافي في مثل هذا الموضع يقصر النصب عندما يكون على نحو الاستفهام أي أن الحال المنصوبة مع حذف عاملها تكون مسبوقة بالاستفهام كما أشار سيبويه في المثال المذكور آنفًا ((وليس يسأله مسترشداً... ولكنّه وبّخه بذلك))[٨٨]، قال السيرافي((لا يجوز إضمار الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال المشاهدة تدل عليه ولا يجوز أن يقول إنسان قائمًا يا زيد... وإنّما جاز أن يقول: أقائماً وقد قعد الناس))[٨٩].

ولكن سيبويه جعل السياق كافيًا في بيان النصب وتوجيه هذه الحالة الإعرابية في الاستفهام أو غيره، ومنه قوله في مثالٍ ((عائذًا بالله من شرّها كأنّه رأى شيئًا يُتقى فصار عند نفسه في حال استعاذة حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود لأنّه يرى نفسه في تلك الحال))[٩٠]، فنصبُ " عائذًا " أُرجع إلى السياق خالصة على غير ما أشار إليه السيرافي بأنّه لا يجوز " قائمًا يا زيد " وجاز "أقائمًا ".

فغرض الاستفهام في حذف عامل الحال قياسي يستبعد السياق على غير ما فسّره سيبويه لأنّ قاعدة الحذف تشترط دلالة الدليل عليه في التركيب[٩١]، لكنّ سيبويه جعل السياق قرينة على الحذف، ويشعرنا مفهوم السياق عند سيبويه بغموض فكرة مراعاة هذه القرينة على الحذف أو إظهار النصب في المثال المذكور آنفًا عند "الشاطبي " عند عرضه لحذف عامل الحال إذ إنّه جعل الحذف تارة للقياس وردّ السماع ولم يفسّره بقرينة السياق

بقوله ((فإنّ قاعدة الحذف أنه لا يحذف إلا ما دلّ عليه دليل ولو عُدم الدليل لم يجز الحذف أما بالنسبة إلى الكلام المنقول عن العرب فإنّ إدعاء الحذف في وضع لا دليل فيه تحريض على الغيب، وأيضًا إذا قصدت البيان ثم تدّل على المحذوف من غير دليل ليس من كلام العرب، وأيضًا إذا لم يجعل على المحذوف دليلًا فهو غير مخبر به ولا عنه فليس بمحذوف في الحقيقة إذ المحذوف ما جعل له في الكلام اعتبار ومنزلة، وما لم يدلّ عليه ليس كذلك أصلًا، فمدعي الحذف من غير دليل لما لا برهان عليه))[٩٢].

والنصّ مع التفصيل الكثير فيه للحذف في عامل الحال ونصب الاسم من دون ذكر العامل لم يجعل موضع قدم للسياق في تفسير هذه الظاهرة من النصب التي جعلها سيبويه من تفسيرات السياق لا التفسير القياسي على ما نراه عند الشاطبي أو عند غيره.

ويضعنا التفسير السياقي للإعراب في تفسير الكلام القياسي والسماعي وكأنّه الحلّ لأمن اللبس في إظهار الحركات الإعرابية وبخاصة في موضع الحال ولا غرابة أن نقول إنّ الإعراب للكلمات بأنّها حالٌ من مسوغات السياق.

٣ـ الإعراب الدلالي:

إنّ ((صور المبحث الدلالي للجملة عند سيبويه ضرورة منهجية في تكامل فهم الجملة ومفهومها))[٩٣] ولعلّ هذا النص يأخذنا إلى الخوض في بعض الأمثلة التي أشار إليها سيبويه وشرحها على هذا المفهوم - أي الدلالي - لنرى مقدار انطباق المفهوم الدلالي في تفسير الظاهرة الإعرابية عند سيبويه وجعله آلية من التفسير تحتم على الباحث الإذعان والتسليم بقوة الدليل الذي يفسّر الحركة الإعرابية واختلافها في الموضع الواحد.

قال سيبويه: ((أما العلمُ فعالمٌ بالعلم، وأما العلمَ فعالمٌ بالعلم. فالنصب على أنّك لم تجعل العلم الثاني العلمَ الأول الذي لفظت به قبله، كأنّك قلت: أمّا العلمَ فعالمٌ بالأشياء. وأما الرفع فعلى أنّه جعل العلمَ الآخر هو العلمَ الأول، فصار كقولك، أمّا العلمُ فأنا عالمٌ به، وأما العلمُ فما أعلمني به))[٩٤].

وهذا التفسير لتسويغ الرفع والنصب هو الذي يكشف عن الدلالة المرتبطة بالحركة بعيداً عن مجال التقعيد النحوي أو أثر السياق فالتماس التفسير الدلالي يسوغ التعدد الحركي

ومع عدمه تُرَدُّ الحركة أو على أقل تفسير لها تكون قبيحة كما تَبيّن ذلك من مثاله في المبحث الأول عن "أما العبيدَ" فكان النصب قبيحاً والوجه الرفع حيث فسّرَ سيبويه الموضع المشار إليه آنفاً تفسيراً قواعدياً لا دلالياً فقبّح النصب ولو كان له التماس غير دلالي لما كان عنده قبيحاً(٩٥).

ومن الإعراب الدلالي ما يُراعي به سيبويه المعنى المعجمي للفظ من دون الإشارة إلى الدلالة العامة على الذي لاحظناه في المثال الأول وهذا الجانب من الإعراب أصبح من المسائل التي يُعقد لها بابًا وأوضح ما نلحظه بهذا الصدد عند ابن هشام في باب "الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب" وفيها "أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى" ومن ذلك ما أراده ابن هشام في بيت شعري عن معنى "حِقَلد" قال ((وسألني أبو حيان وقد عَرَض اجتماعنا علامَ عطف بحقلد من قول زهير:

تقـــيٌّ نقـــيٌّ لم يُكثّـــر غنيمـــةً بنَكهـــةِ ذي قُـــربى ولا بحِقَلَـــدِ

فقلت: حتى أعرف ما الحقلد فنظرناه فإذا هو السيء الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم: إذ المعنى ليس بمكثِّر غنيمة فاستعظم ذلك))(٩٦) ظاهر ما يعرضه ابن هشام في النصّ أنّ "الحقلد" لو كان على غير هذا المعنى لكان على إعراب آخر أو أنه لا يعطف على غيره وقد عزّز هذا المفهوم حين عرض إعراب " كلالة " في قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾(٩٧)، فإعراب "كلالة " تمييز سوغ لها ذلك أنّها جاءت بمعنى: الورثة إذا لم يكن لديهم أبٌ ولا ابن (٩٨) لأنّ "كلالة" مع النصب إذا كانت بغير هذا المعنى تحتمل أن تكون مفعولًا به أو لأجله أو حالاً.

ومن المواضع التي أشار إليها سيبويه اكتفاء " ظنّ " بالمفعول الواحد عند مجيئها على غير معنى الشك أو الظنّ قال ((يجوز أن تقول: ظننت زيداً، إذا قال: من تظنُّ، أي تتهم؟ فتقول: ظننت زيداً، كأنّه قال: اتهمت زيداً وعلى هذا قيل: ظنينٌ أي متهم ولم يجعلوا ذاك في حسبتُ وخِلت وأرى، لأنّ كلامهم أن يُدْخلوا المعنى في الشيء لا يَدْخل فيه مثله))(٩٩).

فالاكتفاء بالمفعول الواحد مع ظنّ لم يسد مسدّه غيره أو أنّ ظنّ نَصبتْ مفعولاً والمنصوب الثاني يقع حالاً على تفسير بعضهم بل المعنى المعجمي الذي تحمله ظنّ وهو

"اتهم" سوغ لها الاكتفاء بالمفعول الواحد، ولذا أشار سيبويه أنّ هذا لا يحصل في "حسبتُ وخِلت" لأنّها لا تخرج لمعنى يسوغ لما جاءت به ظنّ؛ لأنه يدخل في ظنّ من المعنى ما لا يدخلها أي أن الدلالة المعجمية هي التي سوغت ذلك.

ومن ذلك ما أورده سيبويه عن الخليل بقوله ((وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت: رجعتَ عودك على بدئك مفعولًا بمنزلة قولك: رجعت المال عليَّ، أي رددت المال عليّ، كأنّه قال: ثَنَيْتُ عودي على بدئي))[١٠٠].

والصورة التي تجعل "عودك" مفعولاً به هو أن تجعل "رجعت" بمعنى "رددت" فيكون التقدير أو التأويل: رددت عودك على بدئك وهذا ما أوضحه الخليل وأراده، وزاد عليه سيبويه "كأنّه قال: ثَنَيْت عودي على بدئي" تأكيدًا لمجيء رجعت بمعنى "ثَنَيْت" فيكون نصب المفعول به، وكل ذلك إشارة إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر فيتعدى بنفسه لا بغيره لتضمنه معنى رددت أو ثَنَيْت.

وكل ذلك من مسوغات ظهور العلامة الإعرابية بسبب دلالة اللفظ على معنى معجمي آخر يسوغ له صحة الحركة الإعرابية وظهورها على آخر اللفظ.

٤ـ الإعراب القياسي (بحسب القاعدة):

قد يتجه الإعراب عند سيبويه بنوع من البعد في ظاهره عن إشارات التداول أو السياق أو مراعاة دلالة المعنى وأثرها في الإعراب، على أنّ القاعدة هي التي تتحكم في إظهار العلامة الإعرابية أو تفسير الإعراب وغالبًا ما تطّرد في هذا المجال مسألة الوجوب في تعيين التركيب أو الحركة الإعرابية وهو ما يمثّل القياس الذي لابد من الالتزام به وإن لم يجنه التحليل أو التفسير السياقي أو الدلالي.

وهذا النوع الإعرابي يضفي الطابع التجريدي المتأتي من مفهوم الاستقراء وهو منهجية متبعة في تحديد المجال الإعرابي والقياس في اللغة العربية[١٠١].

ومنهج سيبويه في هذا النوع من الإعراب هو العامل الكمي (الكثرة والقلة) والعامل الآخر هو (الكيفي)[١٠٢].

والقياس هو الوجه والأفصح إذ ما جاز غيره من الكلام ومن ذلك ما أشار إليه سيبويه ((والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم. وهذه ناقة وفصيلها راتعين؛ لأنّ هذا أكثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قال به بعض العرب))[١٠٣].

ونورد بعض الأمثلة لهذا النوع الإعرابي، ونودّ الإشارة إلى أن اطراد كلمة الوجوب في الإعراب القياسي أو بحسب القاعدة لم يكن من إشارة سيبويه وإنّما هي إشارة غيره لأنّنا لم نلحظ استعمال كلمة الوجوب أو يجب في كتابه مع أنّ هذا الاستعمال لهذا للفظ له وجهته الفقهية وصبغة هذا الوجه في كتاب سيبويه ثابتة من استعمال (يجوز أو لا يجوز) وإنما كان استعمال سيبويه في توجيه الإعراب بألفاظ غير الوجوب وكل ذلك نحسبه يعود إلى تعليل الاستعمال بطابع تفسيري يقبل الاستعمال للغة ولا يرفضه وإنّما كان استعماله لبعض الألفاظ التي يردّ بها الاستعمال اللغوي بـ (لا يجوز)[١٠٤] و (الوجه)[١٠٥] و (يحسن)[١٠٦] و(يخبث)[١٠٧] و(أكثر)[١٠٨] و(الاختيار)[١٠٩] و(عربي جيد) [١١٠] و(يكره أو يستكره)[١١١] و(ضعيف)[١١٢] و(ترك)[١١٣] و(يمنع)[١١٤] و(لا تقول) [١١٥] و(أقوى وأغلب)[١١٦]، فضلاً على تقسيمه لأنواع الكلام في بداية كتابه على (محال ومستقيم وحسن وقبيح)[١١٧].

وكل ذلك يكشف منهجية سيبويه في تفسيره للاستعمال اللغوي على اختلاف التراكيب والحركات الإعرابية ومحاولة قبول هذا الاختلاف بهذه المنهجية.

ومن أمثلة ذلك ما أورده سيبويه في إضمار الفعل بعد الفاء بقوله ((الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ... وإن أُظهر الفعل فقلت: ... وإن كان شرًا فشرٌ. ومن العرب من يقول، وإن شرًا فشرًا كأنّه قال: إن كان الذي عمل خيرًا جُزِيَ خيرًا، وإن كان شرًا جُزِيَ شرًا... والرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنّك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحَسُن أن تقع بعدها الأسماء))[١١٨].

والملاحظ في هذا النصّ أنّ إظهار الفعل يرجع إلى النظام، وهناك حرف هو الذي يقيّد المسألة ضمن المخزون اللغوي أي النظام أي القاعدة أي سياقات أساسية في بناء الجملة وسياقات استعمال اللغة.

والفاء في كل الحالات واقعة في جواب الشرط ويكون التقدير: "إن كان الذي عمل

خيراً جُزي خيراً" وهذا في حال النصب على أنّ الاستعمال هو الذي فرض أنّ "كان" تامة أو ناقصة.

ومع جواز النصب علّل الرفع بالأكثر والأحسن لما تفيد الفاء الواقعة في جواب الجزاء استئناف الكلام ورفع ما بعدها فالتعليل الذي أظهره سيبويه يقترن بجانب نحوي لم يدخل فيه مفهوم التعليل الذي يرتبط بالمخاطب والمتكلم أو الإحالة إلى سياقات الحال ومناسبات الكلام أو ما يرتبط بدلالة الألفاظ أو الدلالة التي تفسّر المعنى العام المرتبط بالإعراب فكان الاحتكام إلى القاعدة أو علاقات التركيب بعضها ببعض.

ومن ذلك ما ذكره سيبويه في باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل قوله ((أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك رأيتُك وزيداً، وإنّك وزيداً منطلقان، وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله، وافعلُ وعبد الله))[١١٩].

فلم يعلّل سيبويه في هذا النص ما يوحي به إلى المفهوم الدلالي أو التداولي بل جعل القياس أو القاعدة أو السياق النحوي هو ما يصحح التركيب أو إظهار العلامة الإعرابية فهو تحليل نحوي صِرف.

وما نستطيع قوله بعد هذا التعدد الإعرابي إنّ سيبويه لا ينظر للّغة بمجال تحليلي واحد بل يتعدد مجال التحليل الإعرابي عنده لأنّه ينظر إلى اللغة بأكثر من زاوية لأنّه يواجه لغة استعمال لا لغة قواعد فقط ويتعامل معها.

الخاتمة:

يمكننا أن نلخص في نهاية هذا البحث أهم النتائج التي توصلنا إليها بما يأتي:

١- في التعدد لمجالات التحليل والتفسير عند سيبويه في تعدد الحركة الإعرابية في الموضع الواحد يكشف عن عدم رفض سيبويه لاستعمالات اللغة، وهذا يكشف عن توافق البنية السطحية والعميقة للغة، مع ملاحظة أن سيبويه في تفسيره للظاهرة الإعرابية يجعلها موافقة للصحة النحوية.

٢- نظرية العامل من المسائل التي تكشف النظام الأُسّي للغة، وكان لمفهوم سيبويه في وصف الكلام بـ (المبني والمبني عليه أو المسند والمسند إليه) ما يختصر هذا المفهوم بأدق محتواه ويكشف عن النظام الإعرابي البنائي للغة.

٣- يكشف التعامل مع الحركة الإعرابية وتفسيرها عند سيبويه عن مجال أوسع في معرفة اللغة إذ لم يجعلها لغة قواعد بل تعامل معها ببعدها الدلالي والقواعدي والتداولي ليكشف أسرار تغيير الحركة الإعرابية وعلاقتها بالتركيب والمعنى.

٤- عدم وجود التعريف المحدد أو الصريح للإعراب عند سيبويه يكشف مدى سعة هذا المفهوم من أن يحده التعريف لسعته ولذا وجدنا الجانب التحليلي مدار البحث

٥- عنده إرادة التوصل إلى تعريف شامل للإعراب لابد من من مراعاة الأثار التي يدلّ عليها الإعراب من ظهور الحركة الإعرابية وعلاقته بالمعنى والعلاقة التركيبية والسياقية ومناسبات الحال والمقام وأثرها في الصياغة التركيبية.

٦- سمة العامل هي السمة الغالبة عند أكثر النحويين عند تعريفهم للإعراب، وهذا يعكس جانب القياس في التركيب، فضلًا على نظام القالب في الصياغة التركيبية.

٧- قد يقابل الإعراب البناء وهو مفهوم يمثل جانبًا من أضيق مقابلته النحو أو المعاني المعتورة أثر تغيير الحركات الإعرابية.

٨- مفهوم الإعراب عند سيبويه أقرب من أن يوصف أنّه علاقة تركيبية سياقية تُظهر مقاصد المتكلمين وللمتكلم أثره الرئيس في التغييرات الإعرابية، إذ هي عملية اشتراك العامل والمتكلم ومراعاة المعنى لإظهار العلامة الإعرابية المناسبة.

٩- فكرة البناء أو المسند والمسند إليه فكرة تأصيلية لا يمكن مغادرتها أو تجاهلها في معرفة التراكيب وهي الفكرة التي أرسى التوليديون قواعدهم على مفهومها.

Abstract

Arabic is a language that recognized by its movable performance on the end of the word. This movements related to scientific syllabus put his essentials to improve grammatical issues which more subjects related to. some of these topics are related to syntactic which consists of it and some related to function of structural elements and this field enlarge to relate semantics with this grammar to another fields of function such as (verb، subject، object). Then topics out of syntactic related to syntactic itself، for example, interpretation of movements.

This search aims to find the ration that semantic builds on and this relation of syntactic and semantic with the pausing on the truth of Arabic syntactic and fundamental syntactic that built on. Sybaweih's book was an original sample to state this topic.

هوامش البحث

(١) ينظر العين(مرتب على حروف المعجم) تحقيق الهنداوي:١٢٣/٣، ومعجم مقاييس اللغة:٣٩٩/٣، مختار الصحاح:٤١٢.

(٢) لسان العرب:٢٨/١٠.

(٣) العين (مرتب على حروف المعجم):٧٧/٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة:٢٣٩/٥.

(٥) الكتاب:١٣/١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ينظر اللمع في العربية:٤٧و٥٠.

(٨) العين، تحقيق مهدي المخزومي:٥٠/١-٥١.

(٩) المصدر نفسه:٥١/١.

(١٠) الكتاب:١٣/١.

(١١) المصدر نفسه:١٤.

(١٢) الخصائص:١١٠/١.

(١٣) البرهان في علوم القرآن:١/٣٠١-٣٠٢.
(١٤) الجمل:٦.
(١٥) المفصل:١٦
(١٦) الحدود في النحو:٣٨.
(١٧) شرح الرضي على الكافية:١/٥٧.
(١٨) ينظر: النحو الوافي:١/٦٥، مهارات النحو الإعراب:٣١، وموسوعة النحو والصرف:١٠٩، الكافي في النحو:٨٦، قواعد اللغة العربية:٢٧١.
(١٩) العلامة الإعرابية:٢١٥.
(٢٠) اللغة العربية معناها ومبناها:١٩١-١٩٢، وينظر العلامة الإعرابية:٢٤٦.
(٢١) التنوعات اللغوية:٢٠٠.
(٢٢) تأويل مشكل القرآن: ١١.
(٢٣) الصاحبي في فقه اللغة:٣١.
(٢٤) الخصائص:١/٣٥.
(٢٥) البرهان في علوم القرآن:١/٣٠١.
(٢٦) دلائل الإعجاز:٥٧.
(٢٧) أسرار العربية:١٩.
(٢٨) الكافية في النحو:١٨.
(٢٩) شرح المفصل:١/٧٢.
(٣٠) الكتاب: ١/٣٦١-٣٦٢.
(٣١) شرح المفصل:١/٧١-٧٢
(٣٢) شرح الرضي على الكافية:١/٧٠.
(٣٣) مسائل خلافية في النحو: ١١٠.
(٣٤) مفتاح العلوم:٣٧.
(٣٥) تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب:
(٣٦) الإيضاح في النحو:٧٠.
(٣٧) من أسرار اللغة:١٥٨، ١٦٠، ٢٠٤.
(٣٨) ينظر: فصول في فقه اللغة:٣٧٧-٣٧٨، ٣٨١.
(٣٩) المصدر نفسه:٣٨٢-٣٩٢،
(٤٠) العلامة الإعرابية: ٢٣١، ٢٣٦،
(٤١) الكتاب:١/٢١.
(٤٢) الخصائص:١/٤٩.

(٤٣) الكتاب: ٢٧١/١-٢٧٢.

(٤٤) المصدر نفسه: ٢٤١/٤-٢٤٢.

- مصطلح المكوّن والعنصر والمقولات كلها مقتبسة من البحث الموسوم بـ(المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، وظاهرة الإعراب في العربية).

(٤٥) الكتاب: ١٣/١.

(٤٦) ظاهرة الإعراب في العربية: ١٣٥

(٤٧) أصول النحو العربي: ١٣١

(٤٨) الكتاب: ٣٣/١.

(٤٩) ينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي: ٩ و ١٣، وظاهرة الإعراب في اللغة العربية: ١٤٤ - ١٤٧، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٩١-٩٢ و١٢٣-١٢٥، والدلالة والتقعيد النحوي:١٥٤-١٥٧.

(٥٠) الكتاب ١/ ٢١.

(٥١) المصدر نفسه: ١/ ٢٣.

(٥٢) المصدر نفسه: ٣٤/١.

(٥٣) المقرّب: ١١٣/١ .

(٥٤) الكتاب: ٣٤/١.

(٥٥) المصدر نفسه: ١٢٦/٢.

(٥٦) ينظر شرح الرضي على الكافية:٣٣-٣٤.

(٥٧) الحجرات:٦٠.

(٥٨) الكتاب: ٢٨١/٢.

(٥٩) المفهوم التكويني للعامل النحوي: ٧-٨ و ١٤ و١٥.

(٦٠) ينظر دلالة السياق: ٣١٠.

(٦١) المصدر نفسه: ٤٧٨.

(٦٢) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥ - ٢٠٧.

(٦٣) الكتاب: ٣٥٣/١.

(٦٤) المصدر نفسه: ٣٧٤.

(٦٥) المصدر نفسه: ٣٨٩.

(٦٦) المصدر نفسه: ٣٨٩/١.

(٦٧) المصدر نفسه: ١٥٣/٢.

(٦٨) المفصل:٧٤.

(٦٩) العلامة الإعرابية في الجملة: ٢١٦ -٢١٧، والبعد التداولي عند سيبويه / مجلة عالم الفكر: ٢٤٥.

(٧٠) البعد التداولي عند سيبويه / مجلة عالم الفكر: ٢٥٠.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) الكتاب: ٦١/٢.

(٧٣) المصدر نفسه: ٦١/١.

(٧٤) الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٠٨.

(٧٥) الكتاب: ٦١/١.

(٧٦) سياق الحال في كتاب سيبويه: ٥٧.

(٧٧) البعد التداولي عند سيبويه: ٢٥٩.

(٧٨) الكتاب: ٦١/٢.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) محاضرات في التداولية د. حسن عبد الغني ألقاها على طلبة الدكتوراه للعام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ الخميس ٢٠١٤/٥/٥.

(٨١) ينظر: التداولية عند العرب: ٧٢.

(٨٢) الكتاب: ٢٥٧/١.

(٨٣) الحجر:٢٧.

(٨٤) مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٠٧.

(٨٥) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٨٦) سياق الحال في كتاب سيبويه: ١٦٧.

(٨٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٦/٢، والمقاصد الشافية: ٥٢١/٣ - ٢٢٥.

(٨٨) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٨٩) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٣٠.

(٩٠) الكتاب:٣٤١/١.

(٩١) ينظر: الخصائص: ٢٨٦/١-٢٩٣، وسّر صناعة الإعراب: ٣٨٠/١.

(٩٢) مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢١١.

(٩٣) المقاصد الشافية: ٥١٩/٣.

(٩٤) الكتاب: ٣٨٥/١.

(٩٥) ينظر صفحة (١٣) من البحث.

(٩٦) مغني اللبيب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب: ٩٠٨/٦.

(٩٧) النساء: ١٢.

(٩٨) ينظر: مغني اللبيب: ٩/٦-١٠.

(٩٩) الكتاب: ١٢٦/١.

(١٠٠) المصدر نفسه: ٣٩٥/١.

(١٠١) أصول التفكير النحوي: ٢٥-٢٧، و ١٢٧ و ١٣١ و ١٣٤.
(١٠٢) أصول النحو العربي: ٩٥-٩٦ .
(١٠٣) الكتاب: ٨٢/٢.
(١٠٤) ينظر المصدر نفسه: ٤١/١، ١٧٥، ٢٠١، ٢٣٢.
(١٠٥) المصدر نفسه: ٥٠/٢، ١٢٠.
(١٠٦) المصدر نفسه: ٣٨/١.
(١٠٧) المصدر نفسه: ١١٤/٢.
(١٠٨) المصدر نفسه: ١١٩/٢.
(١٠٩) المصدر نفسه: ٨٨/١.
(١١٠) المصدر نفسه:٥٤/١.
(١١١) المصدر نفسه: ٤٨/١.
(١١٢) المصدر نفسه:١٦٧/٢.
(١١٣) المصدر نفسه:٢٠٤/١.
(١١٤) المصدر نفسه:٨٥/١، و١٤٩.
(١١٥) المصدر نفسه: ٧٦/١.
(١١٦) المصدر نفسه: ١٧/١.
(١١٧) ينظر المصدر نفسه: ٢٥/١.
(١١٨) المصدر نفسه: ٢٥٨/١.
(١١٩) الكتاب: ٣٧٧/٢.

قائمة المصادر والمراجع

- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن أبو سعيد الأنباري، (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العربي العلمي، دمشق.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ط/١، ٢٠٠٦
- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين،١٩٧٩م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار العربية، مصر، ١٩٥٩.

- البرهان في علوم القران: بدر الدين محمد بن عبد اللّه الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط/١، ٢٠٠٥.
- التنوعات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمّان، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت٢٧٦هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الله، مطبعة عالم الكتب الحديث، أربد - الأردن، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الجمل، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، حققه وقدم له: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢.
- الحدود في النحو: للرماني (ت٣٨٤هـ)، ضمن رسائل في النحو واللغة، حققها وشرحها وعلّق عليها: د. مصطفى جواد، يوسف يعقوب مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، (د،ت).
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد النوبختي، دار الكتاب العربي، ط/٢، ١٩٩٧م .
- دلالة السياق: ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية - مكة، ط/١، ١٤٢٤هـ.
- الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، د.محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط/١، ٢٠٠٨.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنّي، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو الدلالة، د. اسعد خلف العبودي، دار الحامد، ط/١، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية أربيل.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط/٢.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، صحّح وعلق عليه مشيخة الأزهر المعمور، عنيت بطبعه ونشره ادارة الطباعة المنيرية، مصر،(د.ت).
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨.

- الصاحبي في فقه اللغة وسسن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، (ت٣٩٥هـ)، مطبعة المؤيد، القاهرة، ١٣٢٨هـ - ١٩١٠.
- ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، د. غالب المطلبي، دار كنوز، ط/١.
- العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، مصر،٢٠٠١.
- العين (مرتبًا على حروف المعجم): الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، منشورات دار الرشيد، بغداد، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٩٨٠م.
- فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٧، ٢٠٠٩.
- قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها وفنّ الإعراب، د. عيسى إبراهيم المسعدي، دار المعتز، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠.
- الكافية في النحو: الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الأعراب، القاهرة، ط/١، ٢٠١٠.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكافي في النحو، د. أيمن أمين عبد الغني، مراجعة: د. رمضان عبد التواب وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧.
- لسان العرب، لابن منظور(ت٧١١هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، وآخرون، دار المعارف، مصر، ط/١، (د.ت)
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، بيروت، ط/١، ١٤٠٩ -١٩٨٨.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط/٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤.
- مدخل إلى الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.
- مختار الصحاح: محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر، (ت٦٦٦هـ). دار الرسالة الكويت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، مصر، ط/٣، ١٩٦٦.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمَّد بن علي السَّكَّاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق أكرم عثمان يوسف، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مطبعة الرِّسالة، بغداد، ط/١، ١٩٨٢.
- المفصل في النحو، جار الله محمود بن عمرو الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، نشره محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة، مصر.
- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧.
- المقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط/١، ١٩٩٢هـ - ١٩٧٢.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت٧٩٠هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- مهارات النحو الإعراب، أحمد جاسر عبدالله، دار الحامد، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠.
- موسوعة والنحو والصرف ولإعراب، د.أميل بديع يعقوب، منشورات، انتشارات استقلال، طهران، ط/٥، ١٤٢٨هـ.
- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط/٣.

المجلات والدوريات:

- البعد التداولي في كتاب سيبويه، د. مقبول إدريس، مجلة عالم الفكر، العدد/١، المجلد /٣٣، الكويت، ٢٠٠٤.
- دراسات في التداولية / مجموعة محاضرات ألقاها الدكتور حسن عبد الغني الأسدي على طلبة الدكتوراه في جامعة كربلاء، للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤.
- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه (دراسة وتحليل) د. غالب فاضل المطلبي، د. حسن عبد الغني، مجلة المورد، تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة، جمهورية العراق، المجلد السابع والعشرون، العدد/٣، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.